## آليات التنسيق بين مراكز البحوث التربوية
## ووزارة التربية والتعليم

**د. يسرية علي محمود**
**باحث بشعبة بحوث المعلومات التربوية**
**المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية**

**أولا: آليات التنسيق بين المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ووزارة التربية والتعليم**

**إن البحوث التربوية التي يتم إجراؤها في المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ينبغي أن تخدم بشكل مباشر متخذ القرار التربوي(وزير التربية والتعليم)، حتى يبني قراره على أساس علمي سليم من البحث والدراسة، بما يضمن سلامة القرار و الأمور المرتبطة بنجاحه كما ينبغي أن تخدم هذه البحوث أيضا الممارسين للعملية التعليمية (الموجهين والمشرفين والمعلمين والقيادات التربوية بالمؤسسات التعليمية المختلفة).**

وفي ما يلي مقترحات لتوثيق الصلة بين هذه الفئات والمركز القومي للبحوث التربوية.

**١- مقترحات لتوثيق الصلة بين المركز و متخذ القرار التربوى(وزير التربية والتعليم)**

إن وجود طلب مسبق على البحوث التربوية يزيد من فعالية هذه البحوث فى خدمة متخذ القرار. توثيق الصلة هنا له شقين:

- الشق الأول هو تحديد سياسات وأولويات البحوث التربوية فى ضوء استفسارات متخذ القرار التربوى بشأن إجراءات إصلاح التعليم المطلوبة.
- الشق الثانى هو تحويل هذه الأولويات إلى خطة قومية للبحوث التربوية من خلال اجتماع موسع يضم كل المسئولين عن التعليم من جامعات ومراكز

بحثية ومندوبين من مجلس الشعب ووزارة التربية والتعليم ورجال الأعمال والباحثين والمعلمين وأولياء الأمور والطلاب أيضا. على أن يتم فى هذا الاجتماع تحديد أولويات البحوث التربوية المطلوبة في ضوء ما يعاني منه التعليم من مشكلات على أن ينتهي الاجتماع بتحديد عدد البحوث المطلوب إجرائها لحل هذه المشكلات، وتحصل كل مؤسسة من المؤسسات المشاركة في الاجتماع على حصة محددة من هذه البحوث وان يختص المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية بالبحوث الأساسية والتطبيقية القومية. وأن ترصد لذلك الميزانيات المناسبة لإجراء هذه الدراسات والبحوث. وفور الانتهاء من إجراء هذه البحوث والدراسات يتم تحويلها إلى توصيات ومقترحات قابلة للتنفيذ وبلغة سهلة يفهمها غير المتخصص في البحوث التربوية. ويتم رفعها إلى متخذ القرار لتحديد الوقت المناسب لتنفيذها ومتطلبات التنفيذ.

- حتى يحقق المركز أهدافه في مساعدة متخذ القرار على النجاح في تطوير التعليم يحتاج الأمر أن يتناول بالبحث والدراسة القضايا والمشكلات التى تواجه المجتمع المصرى. حيث يعانى المجتمع المصرى من العديد من المشكلات، من أهمها انتشار الأمية والتسرب من التعليم، وارتفاع الكثافة الطلابية في الفصول الدراسية. وانتشار التدخين وتعاطي المخدرات والعنف بين طلاب المدارس. إلى جانب المشكلات الخاصة بنقص الوعي البيئي والوعى القانونى والسياسي. كما يعانى التعليم من مشكلات الدروس الخصوصية، ونقص التمويل اللازم لتطوير المدارس وتشجيع الجهود الذاتية والتطوعية فى التعليم، ورفع الكفاية الإنتاجية للمدارس وتوظيف المدارس لخدمة تطوير المجتمعات المحيطة. وأن يسعى الباحثون بالمركز على إيجاد حلول واقعية لهذه المشكلات، وفقا لظروف كل مدرسة وكل منطقة، فلا يوجد حل واحد يصلح لجميع المدارس، ومهمة المركز إجراء بحوث دراسة الحالة وفقا لما يحتاجه متخذ القرار.

- إعداد تقارير منتظمة عن مؤشرات التعليم في العالم، وفي مصر من حيث نسب الاستيعاب في المراحل التعليمية المختلفة ومجالات التعليم المختلفة. ونسب التسرب من التعليم في المراحل المختلفة.
- ترجمة الكتب الأجنبية التي تتناول إتجاهات حديثة في التعليم وتلخيصها وعرضها على متخذ القرار، بهدف الإلمام بأحدث اتجاهات التعليم في العالم للاستفادة منها في مصر بما يتناسب مع ظروف المجتمع المصري.
- ومن الأمور التي تساعد متخذ القرار على الاستفادة من البحوث التربوية هو وجود وكيل وزارة لشئون البحث التربوي تكون مهمته الأساسية توضيح القضايا التي تحتاج إلى دراسة وفي نفس الوقت تجميع نتائج البحوث والدراسات وتلخيصها وعرضها على متخذ القرار.

٢- **مقترحات لتوثيق الصلة بين المركز القومي للبحوث التربوية والممارسين للعملية التعليمية**

- يحتاج الأمر أيضا توثيق صلات التعاون مع المعلمين فى الميدان، وإطلاعهم على نتائج البحوث والدراسات الخاصة بتطوير أداء المعلم من خلال تنظيم برامج تدريبية للمعلمين والقيادات التربوية.

- الاهتمام بنشر الإنتاج العلمى للمركز وذلك، بزيادة إنتاجه من مصادر المعلومات التربوية المطبوعة والإلكترونية. وتوزيع هذه المطبوعات على المدارس حتى يستفيد منها المعلمون والطلاب أيضاً.

- ومما يزيد من فاعلية المركز أيضا هو إنشاء فروع متعددة للمركز في المحافظات المختلفة (أربعة فروع على الأقل)، على أن تلحق بهذه الفروع مدارس تجريبية لتجريب النظم التعليمية، والمناهج، وطرق التدريس، وأساليب التقويم الجديدة قبل تعميمها على باقي المدارس.

- يشرف المركز القومي للبحوث التربوية بصفة خاصة، والمراكز البحثية ومراكز التطوير الأخرى بصفة خاصة، على عمليات تنفيذ المقترحات والتوصيات التي

توصي بها البحوث والدراسات وتقديم المساعدات المطلوبة للمدارس الراغبة في الاستفادة من نتائجها. وذلك من خلال تنظيم حلقات بحثية تضم المعلمين في المدارس والقيادات التمدرسية والموجهين والطلاب أيضا. إما في مبنى اتحاد الطلاب أو في المدارس نفسها، وذلك تلبية لرغبة الجهة الراغبة في الاستفادة من نتائج البحوث، خاصة ما يتعلق منها بتطوير طرق التدريس والتعليم الالكتروني وكيفية التعامل مع التلاميذ ذوى الاحتياجات الخاصة(موهوبين أو معاقين) و كيفية مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ، وكيفية مواجهة ظاهرة العنف الطلابي و الاهتمام بالأنشطة التربوية. وغيرها من القضايا التي يحتاج المعلم إلى المزيد من المعرفة عنها.

**ثانيا: آليات التنسيق بين المركز القومي للبحوث التربوية والمراكز البحثية الأخرى**

- حتى تزداد فعالية المركز فى تطوير التعليم يحتاج الأمر إلى توثيق الصلة بين مراكز التطوير الأخرى مثل مركز تطوير المناهج ومركز الامتحانات والتقويم التربوى.حتى يتم تحويل نتائج البحوث والدراسات التي يقوم بها المركز القومي للبحوث التربوية إلى تطبيقات يفيد منها المجال التعليمى. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:-

- إجراء البحوث االتربوية المشتركة بين المراكز البحثية ومراكز التطوير فمثلا إذاكان البحث يرتبط بتطوير الكتاب المدرسي فيكون فريق البحث مكون من باحثين من شعبة بحوث تطوير المناهج بالمركز القومي للبحوث التربوية، وأعضاء من مركز تطوير المناهج، حتى يتحقق التكامل والتنسيق بين الجهة المسئولة عن البحث والجهة المسئولة عن تنفيذ نتائج البحث حول تطوير الكتاب المدرسي في المواد المختلفة وفي المراحل التعليمية المختلفة ويفضل أن يضم فريق البحث ممثلين من وزارة التربية والتعليم خاصة مستشاري المواد المختلفة.

وإذا كان البحث يتعلق بتطوير أساليب التقويم فيفضل أن يضم فريق البحث باحثين من المركز القومي للبحوث التربوية إلى جانب باحثين من المركز القومي للامتحانات والتقويم وممثلين أيضا من وزارة التربية والتعليم لتحديد إمكانية تنفيذ مقترحات وتوصيات البحث في الواقع وحتى لا يكون البحث مجرد مقترحات غير قابلة للتنفيذ.

وفي حالة صعوبة تنفيذ المقترحات في جميع المدارس نظرا لاختلاف الظروف المحيطة بكل مدرسة، يتم تناول هذا الموضوع في شكل دراسة حالة لكل مدرسة على حدة، لمعرفة احتياجاتها والعمل على تلبية هذه الاحتياجات، إما من خلال الوزارة أو من خلال المشاركة المجتمعية. مع التسليم بإن كل مدرسة لها أسلوب خاص في التعامل مع مشكلاتها وعلى المراكز البحثية أن تساعدها في التغلب عليها بأسلوب دراسة الحالة.

- يجب أن يشمل التعاون بين المراكز البحثية ومراكز التطوير موضوع تحديد أولويات البحث التي تحتاج إليها مراكز التطوير، سواء كان مركز تطوير المناهج، أو مركز التطوير التكنولوجي، حتى يتم التطوير على أساس علمي من البحث والدراسة.

**مما سبق تتضح آليات التنسيق بين المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ووزارة التربية والتعليم من خلال توثيق الصلة بين متخذ القرار التربوي من جانب والممارسين للعملية التعليمية من جانب آخر.كما تتضح أيضا آليات التنسيق بين المركز القومي للبحوث التربوية والمراكز الأخرى (المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي ومركز تطوير المناهج).من خلال التعاون المشترك في إجراء البحوث التربوية ذات المجال المشترك.**